مجلس المدينة يقر موازنة 2026 بزيادة 7 في المئة وسط اعتراض 9 أعضاء

المجلس يخصص 1.2 مليار دينار لمشاريع المياه والطرق ويرفع رسوم المواقف في وسط المدينة

بقلم: رنا الحسيني

الثلاثاء 5 أيلول 2026 — 14 صفحة

صوت مجلس مدينة الزهراء مساء أمس على مشروع الموازنة العامة للسنة المالية 2026 بأغلبية 16 صوتا مقابل 9 أصوات وامتناع عضو واحد، في جلسة استمرت أكثر من ست ساعات وشهدت نقاشا حادا بين الكتلة الحاكمة والمعارضة. وتبلغ قيمة الموازنة 1.2 مليار دينار، بزيادة 7 في المئة عن موازنة العام الماضي، وتتضمن مشاريع جديدة في قطاعات المياه والطرق والتعليم، إضافة إلى رفع رسوم المواقف في وسط المدينة.

وقال رئيس المجلس عادل منصور الشريف في كلمته إن الموازنة «تعكس أولويات السكان الذين طالبوا خلال جلسات الاستماع العلنية بتحسين شبكة المياه وإصلاح الطرق المتضررة»، مضيفا أن المجلس «لم يلجأ إلى الاقتراض لتغطية النفقات الجارية». غير أن عضو المعارضة سلمى الدباغ اعتبرت أن الزيادة في الرسوم «ضربة مباشرة لأصحاب المحال الصغيرة الذين يعانون أصلا من تراجع المبيعات بعد انتهاء أشغال الجسر الجديد».

وتخصص الموازنة 310 ملايين دينار لمشروع تمديد شبكة المياه إلى 11 حيا جديدا، و180 مليون دينار لإعادة تعبيد 42 كيلومترا من الطرق المتضررة من الأمطار الغزيرة في شباط الماضي. كما رصد المجلس 95 مليون دينار لبناء مدرستين جديدتين وتوسعة ثالثة، و60 مليون دينار لتركيب كاميرات مراقبة وإشارات ضوئية ذكية عند 27 تقاطعا رئيسيا.

وفي المقابل، رفعت الموازنة رسوم المواقف في المنطقة المركزية من 500 إلى 750 دينارا شهريا، ورسوم رخص البناء بنسبة 12 في المئة، إضافة إلى زيادة رسوم النفايات المنزلية بمعدل 5 دنانير سنويا. وقال عضو المجلس فراس الكيلاني إن «الرسوم لم تتغير منذ عشر سنوات، والوقت قد حان لتحميل كل مستفيد جزءا من الكلفة الحقيقية للخدمة التي يحصل عليها».

وأعلن رئيس البلدية أن المشاريع الكبرى ستنفذ عبر شراكات مع القطاع الخاص، مشيرا إلى أن «الدولة لن تستطيع وحدها تلبية حاجات مدينة تنمو بهذه السرعة». وأكد أن العقود ستخضع لرقابة مالية مشددة، وأن أي تأخير في التنفيذ سيؤدي إلى غرامات تصاعدية على المقاولين.

وتوقع مراقبون أن تشهد الجلسات المقبلة للمجلس نقاشا مطولا حول آليات الرقابة على هذه العقود، في ظل مطالبة المعارضة بتشكيل لجنة تحقيق في مشروع مماثل نفذ قبل ثلاث سنوات وتجاوزت كلفته النهائية تقديراته الأولية بنحو 38 في المئة.

تابع/ي التفاصيل في الصفحة 11

مجلس المدينة يقر موازنة 2026 بزيادة 7 في المئة وسط اعتراض 9 أعضاء

المجلس يخصص 1.2 مليار دينار لمشاريع المياه والطرق ويرفع رسوم المواقف في وسط المدينة

بقلم: رنا الحسيني

الثلاثاء 5 أيلول 2026 — 14 صفحة

صوت مجلس مدينة الزهراء مساء أمس على مشروع الموازنة العامة للسنة المالية 2026 بأغلبية 16 صوتا مقابل 9 أصوات وامتناع عضو واحد، في جلسة استمرت أكثر من ست ساعات وشهدت نقاشا حادا بين الكتلة الحاكمة والمعارضة. وتبلغ قيمة الموازنة 1.2 مليار دينار، بزيادة 7 في المئة عن موازنة العام الماضي، وتتضمن مشاريع جديدة في قطاعات المياه والطرق والتعليم، إضافة إلى رفع رسوم المواقف في وسط المدينة.

وقال رئيس المجلس عادل منصور الشريف في كلمته إن الموازنة «تعكس أولويات السكان الذين طالبوا خلال جلسات الاستماع العلنية بتحسين شبكة المياه وإصلاح الطرق المتضررة»، مضيفا أن المجلس «لم يلجأ إلى الاقتراض لتغطية النفقات الجارية». غير أن عضو المعارضة سلمى الدباغ اعتبرت أن الزيادة في الرسوم «ضربة مباشرة لأصحاب المحال الصغيرة الذين يعانون أصلا من تراجع المبيعات بعد انتهاء أشغال الجسر الجديد».

وتخصص الموازنة 310 ملايين دينار لمشروع تمديد شبكة المياه إلى 11 حيا جديدا، و180 مليون دينار لإعادة تعبيد 42 كيلومترا من الطرق المتضررة من الأمطار الغزيرة في شباط الماضي. كما رصد المجلس 95 مليون دينار لبناء مدرستين جديدتين وتوسعة ثالثة، و60 مليون دينار لتركيب كاميرات مراقبة وإشارات ضوئية ذكية عند 27 تقاطعا رئيسيا.

وفي المقابل، رفعت الموازنة رسوم المواقف في المنطقة المركزية من 500 إلى 750 دينارا شهريا، ورسوم رخص البناء بنسبة 12 في المئة، إضافة إلى زيادة رسوم النفايات المنزلية بمعدل 5 دنانير سنويا. وقال عضو المجلس فراس الكيلاني إن «الرسوم لم تتغير منذ عشر سنوات، والوقت قد حان لتحميل كل مستفيد جزءا من الكلفة الحقيقية للخدمة التي يحصل عليها».

وأعلن رئيس البلدية أن المشاريع الكبرى ستنفذ عبر شراكات مع القطاع الخاص، مشيرا إلى أن «الدولة لن تستطيع وحدها تلبية حاجات مدينة تنمو بهذه السرعة». وأكد أن العقود ستخضع لرقابة مالية مشددة، وأن أي تأخير في التنفيذ سيؤدي إلى غرامات تصاعدية على المقاولين.

وتوقع مراقبون أن تشهد الجلسات المقبلة للمجلس نقاشا مطولا حول آليات الرقابة على هذه العقود، في ظل مطالبة المعارضة بتشكيل لجنة تحقيق في مشروع مماثل نفذ قبل ثلاث سنوات وتجاوزت كلفته النهائية تقديراته الأولية بنحو 38.42% بعد تلكؤ في التسليم وتغيير في المواصفات. وقد صوت عضو المجلس نادر الحلبي مع المعارضة، فيما امتنع عضو واحد عن التصويت. ولم يتسن الحصول على تعليق من رئيس البلدية حتى ساعة إعداد هذا التقرير.

وتتضمن الموازنة أيضا تخصيص 8000 دينار لتركيب 11 مرآة محدبة عند مفترقات الطرق الضيقة في حي البساتين، و12 ألف دينار لتشجير الشارع الدائري الجديد بـ 2400 شجرة، و4500 دينار لشراء 3 أجهزة تنفس اصطناعي لفرق الإسعاف. وأكد رئيس البلدية أن هذه المبالغ «صغيرة في الأرقام الكبيرة، لكنها تصنع فرقا حقيقيا في حياة الناس اليومية».

وفي المقابل، رفعت الموازنة رسوم المواقف في المنطقة المركزية من 500 إلى 750 دينارا شهريا، ورسوم رخص البناء بنسبة 12 في المئة، إضافة إلى زيادة رسوم النفايات المنزلية بمعدل 5 دنانير سنويا. وقال عضو المجلس فراس الكيلاني إن «الرسوم لم تتغير منذ عشر سنوات، والوقت قد حان لتحميل كل مستفيد جزءا من الكلفة الحقيقية للخدمة التي يحصل عليها».

وأعلن رئيس البلدية أن المشاريع الكبرى ستنفذ عبر شراكات مع القطاع الخاص، مشيرا إلى أن «الدولة لن تستطيع وحدها تلبية حاجات مدينة تنمو بهذه السرعة». وأكد أن العقود ستخضع لرقابة مالية مشددة، وأن أي تأخير في التنفيذ سيؤدي إلى غرامات تصاعدية على المقاولين.

وتوقع مراقبون أن تشهد الجلسات المقبلة للمجلس نقاشا مطولا حول آليات الرقابة على هذه العقود، في ظل مطالبة المعارضة بتشكيل لجنة تحقيق في مشروع مماثل نفذ قبل ثلاث سنوات وتجاوزت كلفته النهائية تقديراته الأولية بنحو 38.42% بعد تلكؤ في التسليم وتغيير في المواصفات. وقد صوت عضو المجلس نادر الحلبي مع المعارضة، فيما امتنع عضو واحد عن التصويت. ولم يتسن الحصول على تعليق من رئيس البلدية حتى ساعة إعداد هذا التقرير.

وتتضمن الموازنة أيضا تخصيص 8000 دينار لتركيب 11 مرآة محدبة عند مفترقات الطرق الضيقة في حي البساتين، و12 ألف دينار لتشجير الشارع الدائري الجديد بـ 2400 شجرة، و4500 دينار لشراء 3 أجهزة تنفس اصطناعي لفرق الإسعاف. وأكد رئيس البلدية أن هذه المبالغ «صغيرة في الأرقام الكبيرة، لكنها تصنع فرقا حقيقيا في حياة الناس اليومية».

حديقة الضفة الشرقية بعد أعمال التشجير والإنارة التي نفذت في المرحلة الأولى من المشروع

وفي المقابل، رفعت الموازنة رسوم المواقف في المنطقة المركزية من 500 إلى 750 دينارا شهريا، ورسوم رخص البناء بنسبة 12 في المئة، إضافة إلى زيادة رسوم النفايات المنزلية بمعدل 5 دنانير سنويا. وقال عضو المجلس فراس الكيلاني إن «الرسوم لم تتغير منذ عشر سنوات، والوقت قد حان لتحميل كل مستفيد جزءا من الكلفة الحقيقية للخدمة التي يحصل عليها».

وأعلن رئيس البلدية أن المشاريع الكبرى ستنفذ عبر شراكات مع القطاع الخاص، مشيرا إلى أن «الدولة لن تستطيع وحدها تلبية حاجات مدينة تنمو بهذه السرعة». وأكد أن العقود ستخضع لرقابة مالية مشددة، وأن أي تأخير في التنفيذ سيؤدي إلى غرامات تصاعدية على المقاولين.

وتوقع مراقبون أن تشهد الجلسات المقبلة للمجلس نقاشا مطولا حول آليات الرقابة على هذه العقود، في ظل مطالبة المعارضة بتشكيل لجنة تحقيق في مشروع مماثل نفذ قبل ثلاث سنوات وتجاوزت كلفته النهائية تقديراته الأولية بنحو 38.42% بعد تلكؤ في التسليم وتغيير في المواصفات. وقد صوت عضو المجلس نادر الحلبي مع المعارضة، فيما امتنع عضو واحد عن التصويت. ولم يتسن الحصول على تعليق من رئيس البلدية حتى ساعة إعداد هذا التقرير.

وتتضمن الموازنة أيضا تخصيص 8000 دينار لتركيب 11 مرآة محدبة عند مفترقات الطرق الضيقة في حي البساتين، و12 ألف دينار لتشجير الشارع الدائري الجديد بـ 2400 شجرة، و4500 دينار لشراء 3 أجهزة تنفس اصطناعي لفرق الإسعاف. وأكد رئيس البلدية أن هذه المبالغ «صغيرة في الأرقام الكبيرة، لكنها تصنع فرقا حقيقيا في حياة الناس اليومية».